المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

الجيش والسياسة في المنطقة العربية
جدلية السيطرة المدنية والعسكرية
وتأثيرها على إستقرار الدولة

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية
منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

www.lcsms.info
lcsms.info

قرآءة تفصيلية
08 سبتمبر 2025

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتـــــدى أفـريقيـــــا للسلـــــــم والدفـــــاع

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الجيش والسياسة في المنطقة العربية..

جدلية السيطرة المدنية والعسكرية وتأثيرها على استقرار الدولة

قراءة تفصيلية

وحدة دراسات الامن القومي

08 سبتمبر 2025

مقدمة

الجيش كفاعل سياسي دائم في المنطقة العربية: تُعد طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية مجالاً معقدًا وخصبًا للتحليل، فهي ليست مجرد ترتيبات إدارية أو وظيفية، بل هي محل صراع تاريخي عميق وراسخ، ينبع جوهر هذا الصدام من عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المجالين المدني والعسكري، مما يؤدي إلى تنافس مستمر على السلطة والاستحواذ على هياكلها، والهيمنة على مفاصل الدول ومؤسسات صناعة القرار فيها، وهذه الديناميكية لم تتشكل في فراغ، بل هي نتاج لهياكل وقيم مجتمعية فرضتها الحتمية التاريخية والتطور الطبيعي للمجتمع البشري عبر محطات مختلفة.

لقد لعبت الجيوش العربية أدوارًا بارزة في استقلال بلدانها عن الاستعمار الأجنبي، مما منحها نفوذًا سياسيًا عميقًا منذ التأسيس، ويتضح ذلك في مصر مع تحرك أحمد عرابي عام 1881، الذي لم يخلُ من نزعة سياسية، وفي مطلع القرن العشرين مع انقلاب " الاتحاد والترقي " العثماني عام 1908 الذي خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش في دول المشرق العربي.

ومنذ منتصف القرن العشرين، سيطرت المؤسسة العسكرية على تشكيل السياسة في الشرق الأوسط، حيث تدخلت في كثير من الأحيان للاستيلاء على السلطة والحكم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أنظمة استبدادية، وقد غذى هذا الدور عوامل متعددة، منها الحاجة إلى الاستقرار والأمن في مواجهة الصراعات الإقليمية، وإرث الاستعمار، والحاجة المتصورة للتحديث والتنمية، وتؤكد الإحصائيات هذا النمط، حيث شهدت الدول العربية منذ أول انقلاب في العراق عام 1936 موجة من الانقلابات العسكرية التي اجتاحت المنطقة تباعًا، إن التدخل العسكري في السياسة العربية ليس مجرد خلل عارض أو سلوك استثنائي، بل هو نتيجة لمراحل تاريخية عميقة وطبيعة الدولة العربية ذاتها.

فالجيوش كانت في طليعة بناء الدولة بعد الاستقلال، وفي ظل هشاشة الوسائط السياسية المدنية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أصبحت المؤسسة العسكرية هي الفاعل الأكثر تنظيمًا وقوة، هذا

السياق التاريخي لتأسيس الدول العربية هيأ الجيوش لتولي دور سياسي محوري، مما يجعل فكرة الجيش " اللامسيس " أمرًا صعب التحقق في هذا السياق.

تُظهر الأدبيات المبكرة، خاصة الغربية منها، أن الجيوش العربية كانت تُعتبر في السابق " عوامل تقدم وإصلاح"، بل ورُحب بالانقلابات العسكرية كخطوات ضرورية نحو الحداثة. ومع ذلك، تُظهر التجارب اللاحقة أن هذا المسار أدى في كثير من الأحيان إلى ترسيخ أنظمة استبدادية، وقمع للحريات، وتشويه اقتصادي.

إن التداعيات الأوسع لهذا المسار هي أن الاعتماد الكبير على القيادة العسكرية في عملية " التحديث " قد قوض بشكل غير مباشر تطور المؤسسات المدنية القوية والعمليات الديمقراطية، مما خلق حلقة مفرغة من التدخل العسكري في السياسة. تؤكد هذه الدراسة أن " لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه "، وأن للجيش في الدول حديثة الاستقلال تحديداً دورًا كبيراً في بناء الدولة وتسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى. هذه العلاقة ليست " خطأً أو عارضًا " بل هي " نتاج لمراحل تاريخية، ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها ". إن " إشكالية العلاقة المدنية-العسكرية " تكمن في مفارقة أساسية: المؤسسة نفسها التي أنشئت لحماية الكيان السياسي والتي تُمنح قوة كافية لتصبح تهديدًا للكيان السياسي أحياناً. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالبًا ما تتحول هذه العلاقة إلى صراع على السلطة في مستوى من المستويات. فـ بعد أحداث الربيع العربي، أصبح واضحًا أن القوات المسلحة العربية " لعبت وستستمر في لعب دور سياسي يتجاوز وظيفتها العسكرية "، مما يجعلها " قوة لا يستهان بها " في تحديد مسارات الدول.

وتهدف هذه الورقة التفصيلية، إلى تتبع المسار التنظيري لطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية ومحاولة إبراز إشكالات سيطرة المتغير العسكري على المدني في صناعة القرار. كما يسعى إلى تقديم تحليل مقدر لديناميكيات السيطرة المدنية والعسكرية، مع التركيز على حالات النجاح والفشل.

الإطار النظري للعلاقات المدنية-العسكرية

هناك مقاربات وتحديات في السياق العربي، لفهم ديناميكيات العلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية، من الضروري استعراض الأطر النظرية الرئيسية التي حاولت تفسير هذه العلاقة، مع التركيز على مدى ملاءمتها للسياق الإقليمي.

1- نظريات السيطرة المدنية وتطبيقاتها النقدية في المنطقة

يُعد عمل صموئيل هنتنغتون " الجندي والدولة" في عام (1957) كان ذلك حجر الزاوية في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية، ويقترح هنتنغتون نوعين رئيسيين من السيطرة المدنية: " السيطرة الموضوعية " و"السيطرة الذاتية". تفترض **" السيطرة الموضوعية "** احترافية الجيش وابتعاده عن السياسة، حيث يركز على " إدارة العنف " كمهنة متخصصة، بينما تُدمج **" السيطرة الذاتية "** الجيش بشكل وثيق في النظام السياسي وتُخضعه للقيم السياسية المدنية. في المقابل، قدم موريس جانوفيتز، في " الجندي المحترف " ، منظورًا اجتماعيًا يركز على العلاقة بين الجيش والمجتمع، مشيرًا إلى أن تسيس الجيش أمر لا مفر منه بحكم طبيعته الاجتماعية والمهنية.

وتُظهر الأدبيات الحديثة أن تطبيق هذه النظريات، التي نشأت في سياقات غربية خاصة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، يواجه تحديات كبيرة في المنطقة العربية، فـ نموذج الفصل الصارم بين المدني والعسكري الذي يقترحه هنتنغتون قد لا يكون فعالاً أو حتى واقعيًا في السياق الأمريكي نفسه، بجانب السياقات التي تعنينا هنا، والتي تتسم بضعف المؤسسات المدنية وتجذر الدور السياسي للجيش تاريخيًا. والتحدي هنا ليس مجرد " فشل " في تحقيق السيطرة المدنية، بل هو نتيجة لعدم ملاءمة الأطر النظرية الغربية عموماً للواقع العربي المعقد، وإن محاولة تطبيق نموذج معياري غربي وهو الفصل بين المدني والعسكري، على منطقة يكون فيها التدخل العسكري متجذر تاريخيًا في بناء الدولة، يمكن أن يؤدي إلى فهم

قاصر للظاهرة، وهذا يشير إلى أن ما يُنظر إليه على أنه " انحراف " عن القاعدة قد يكون في الواقع نتيجة لعدم ملاءمة الأطر النظرية للواقع الإقليمي، مما يستدعي تطوير مقاربات نظرية أكثر خصوصية.

2- نظرية الوكيل-الرئيس ونظرية التوافق في فهم ديناميكيات العلاقة

- **نظرية الوكيل-الرئيس (Principal-Agent Theory)** تُصوّر هذه النظرية العلاقة بين القادة المدنيين (الرئيس)، والجيش (الوكيل)، حيث يقوم المدنيون بإنشاء الجيش لتلبية احتياجاتهم وتوفير الموارد والتوجيه الاستراتيجي. ومع ذلك، تنشأ التوترات بسبب قدرة الجيش على الإطاحة بمشرفيه المدنيين، وعدم تناسق المعلومات " حيث يمتلك الجيش معلومات وتخصصًا لا يمتلكه المدنيون "، مع وجود تضارب للمصالح بين الطرفين. يرى بيتر فيفر، أن المراقبة هي أداة للرئيس لضمان توافق الوكيل مع أهداف الرئيس.

لكن هذه النظرية قد لا تنطبق بشكل كامل على السياق العسكري، حيث لا يتم " توظيف " الجيش في سوق تنافسي، ولا توجد " وكلاء " متعددون يمكن للرئيس الاختيار من بينهم، كما أنها قد تتجاهل الولاء المؤسسي، والفخر المهني، وتماهي العسكريين مع مهمة وأهداف المؤسسة، أو حتى السلوك الانتهازي من جانب الرؤساء أنفسهم.

- **نظرية التوافق (Concordance Theory)** في المقابل، تقترح هذه النظرية أن العلاقات المدنية-العسكرية الفعالة تتحقق من خلال علاقة تعاونية بين ثلاثة شركاء رئيسيين: الجيش، والنخب السياسية، والمواطنين. وتؤكد النظرية أن مستوى عالٍ من التكامل والاتفاق بين هؤلاء الشركاء يمكن أن يمنع التدخل العسكري المحلي، وتأخذ في الاعتبار الفروق الدقيقة التاريخية والثقافية لكل سياق وطني، **وتحدد أربعة مؤشرات للاتفاق**: التكوين الاجتماعي لهيئة الضباط، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التجنيد، والأسلوب العسكري.

بينما تُسلّط نظرية الوكيل-الرئيس الضوء على اختلالات القوة وتحديات السيطرة، وهو ما يتردد صداه في "صراع القوة " في الشرق الأوسط، فإن افتراضاتها السوقية قد تحد من تطبيقها الكامل على العلاقة بين الدولة وجيشها.

في المقابل، تُركّز نظرية التوافق على الفروق الدقيقة الثقافية والتاريخية وإمكانية التكامل بدلاً من الفصل الصارم، مما يجعلها أكثر مرونة في فهم الديناميكيات المدنية-العسكرية المتشابكة في العالم العربي، حيث غالبًا ما تكون المؤسسات العسكرية متجذرة بعمق في المجتمع.

والفهم الأعمق هنا هو، أن نظرية الوكيل-الرئيس قد تفسر الصراع على السيطرة، بينما تقدم نظرية التوافق عدسة أكثر دقة لفهم أشكال التعاون والتكامل الموجودة بالفعل، حتى في السياقات غير الديمقراطية، وكيف تُحافظ على هذه العلاقات.

"إشكالية العلاقة المدنية-العسكرية " في الشرق الأوسط

صراع على السلطة لا مجرد وظيفة: في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالبًا ما تُختزل العلاقات المدنية-العسكرية إلى صراع على السلطة بين القادة المدنيين والقوات المسلحة، بدلاً من أن تكون علاقة تعاونية تهدف إلى تحقيق الأمن القومي. هذا الصراع يؤثر سلبًا على توفير الأمن ويعيق بناء دول مرنة قادرة على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية، فبدلاً من التركيز على الدفاع عن البلاد، وهو المهمة الأساسية للجيش، يصبح الهدف الأسمى للعلاقة هو منع الجيش من استخدام قوته ضد الحكومة المدنية، مما يؤدي إلى تدهور الأداء العملياتي للجيش.

العوامل المؤثرة في تشكيل العلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية

تتأثر العلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية بمجموعة معقدة من العوامل المتداخلة، تتراوح بين الإرث التاريخي، والظروف الداخلية، والتأثيرات الخارجية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تتبناها الأنظمة للحفاظ على بقائها.

1- العوامل التاريخية

لقد لعب الدور البارز للجيوش في استقلال البلدان عن الاستعمار الأجنبي دورًا محوريًا في ترسيخ مكانتها كفاعل سياسي رئيسي في المنطقة، فـ في كثير من الحالات، كانت المؤسسة العسكرية هي القوة المنظمة

الوحيدة القادرة على قيادة حركات التحرر وبناء الدولة الحديثة. هذا الإرث منحها شرعية شعبية ونفوذًا سياسيًا تجاوز وظيفتها الدفاعية البحتة، كما أن المنطقة شهدت تاريخًا طويلاً من الانقلابات العسكرية، حيث كان أول انقلاب في العالم العربي هو انقلاب بكر صدقي في العراق عام 1936، يضاف إلى ذلك إرث المؤسسة العسكرية العثمانية، التي ساهمت في تسيس الجيش وطموحاته الإصلاحية في بعض الدول.

2- العوامل الداخلية

تُعد هشاشة المؤسسات المدنية أحد الأسباب الرئيسية لتدخل الجيش في السياسة، فضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على تمثيل الشرائح المختلفة من المجتمع أو توفير بديل سياسي فعال، يخلق فراغًا سياسيًا يملؤوه الجيش تلقائيًا كفاعل منظم وقوي، هذا ليس مجرد وضع ثابت؛ بل هو عامل سببي. عندما تكون المؤسسات المدنية ضعيفة، غالبًا ما يتدخل الجيش. هذا التدخل، بدوره، يزيد من إضعاف المؤسسات المدنية عن طريق قمع المعارضة السياسية، والحد من المشاركة المدنية، وتحويل الموارد بعيدًا عن التنمية المدنية، هذا يخلق حلقة مفرغة تُديم فيها الهيمنة العسكرية ضعف المدنيين، مما يجعل السيطرة المدنية الحقيقية أكثر صعوبة.

تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية أيضًا بشكل كبير، فالأزمات الاقتصادية، مثل التي سبقت احتجاجات الربيع العربي عام 2011، غالبًا ما تؤدي إلى دعوات شعبية للتدخل العسكري أو للإصلاح، كما أن التغيرات الاجتماعية، مثل صعود الحركات الإسلامية، قد تحدت المفاهيم التقليدية للعلاقات المدنية-العسكرية وخلقت توترات جديدة بين الجيش والحكومات المدنية.

وتلعب الانقسامات المجتمعية، سواء كانت طائفية أو قبلية، دورًا مهمًا. تستغل الأنظمة الاستبدادية هذه الانقسامات في بناء قواتها المسلحة وتأمين ولائها، من خلال التوظيف الطائفي أو القبلي في المناصب الحساسة، كما حدث في سوريا والبحرين، وهذا يضمن ولاء جزء من الجيش للنظام، ولكنه قد يؤدي إلى تجزئة المؤسسة العسكرية على أسس غير مهنية.

3- العوامل الخارجية

تؤثر التدخلات الإقليمية والدولية بشكل كبير على ديناميكيات العلاقات المدنية-العسكرية، فالتدخلات الخارجية، مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، خلقت فراغًا في السلطة سمح للميليشيات الطائفية بتحدي سلطة الدولة والجيش، كما أن الصراع السوري المستمر جذب العديد من الفاعلين الخارجيين، لكل منهم أجنداته ومصالحه الخاصة، مما زاد من تعقيد المشهد العسكري - السياسي. دفعت العولمة أيضًا التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مما خلق تحديات وفرصًا جديدة للعلاقات المدنية-العسكرية.

استراتيجيات " مقاومة الانقلابات " وتداعياتها على مهنية الجيش

تلجأ الأنظمة الاستبدادية في المنطقة إلى استراتيجيات معقدة تُعرف بـ " مقاومة الانقلابات " لمنع القوات المسلحة من استخدام العنف ضد الحكومة، تشمل هذه الممارسات:

- **استغلال الولاءات الخاصة:** يعتمد النظام على الولاءات العائلية، العرقية، أو الدينية في تعيين الأفراد في المناصب العسكرية والأمنية الحساسة، لضمان ولائهم المطلق، في البحرين مثلا، يتم استبعاد الشيعة من الأجهزة الأمنية لضمان ولاء القوات للنظام السني، وفي سوريا، كان يعتمد نظام الأسد على الولاءات الطائفية لتعزيز قبضته على الجيش.
- **إنشاء منظمات عسكرية موازية:** يتم إنشاء قوات أمنية أو عسكرية موازية للجيش النظامي لتقليل تركيز القوة في يد مؤسسة واحدة، ففي العديد من الدول العربية، يعمل مثل الحرس الوطني كجيش مواز للجيش النظامي، ويكون له قواعد استراتيجية في بعض المناطق لضمان الولاء.
- **تطوير وكالات أمنية داخلية متعددة:** يتم إنشاء أجهزة أمنية واستخباراتية متعددة ذات اختصاصات متداخلة، تراقب ولاء الجيش بعضها البعض وتُقدم تقارير مستقلة للقادة الرئيسيين، هذا يخلق شبكة معقدة من المراقبة المتبادلة.

- **التمويل:** تستخدم الأنظمة العوائد الريعية خاصة النفطية لتمويل هذه الإجراءات وشراء ولاء الضباط والمجندين من خلال الحوافز المادية والمزايا، ففي الدول الغنية بالنفط، يمكن توفير رواتب عالية وأسلحة حديثة لضمان ولاء الجيش.

وعلى الرغم من فعاليتها في منع الانقلابات، فإن هذه الاستراتيجيات غالبًا ما تقلل من الفعالية العسكرية والقدرة العملياتية وتماسك الجيش، فالإجراءات المتخذة لضمان بقاء النظام يمكن أن تُقوض الفعالية المهنية للجيش وتماسكه الوطني، على سبيل المثال، يؤدي الاعتماد على الولاءات الطائفية أو إنشاء قوات موازية إلى تجزئة الجيش وجعله أقل قدرة على الدفاع ضد التهديدات الخارجية أو التمردات الداخلية، كما حدث في العراق وليبيا، وهذا يخلق مفارقة: **أن الإجراءات المتخذة لتأمين النظام يمكن أن تضعف الجهاز الأمني للدولة ككل، مما يجعلها عرضة للتهديدات الخارجية أو الأزمات الداخلية الشديدة.**

المصالح الاقتصادية للجيوش

تشارك الجيوش في العديد من الدول العربية في مشاريع اقتصادية وبنية تحتية مختلفة، مما يساهم ظاهريًا في تنمية البلاد، ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة الاقتصادية، التي غالبًا ما تكون غامضة وغير خاضعة للرقابة المدنية، وتمنح الجيش نفوذًا سياسيًا كبيرًا ومصالح راسخة تجعله مقاومًا للإصلاح.

في مصر مثلا، تُقدر الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة بنسب متفاوتة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها تتراوح بين **25%** و**40%** من إجمالي الاقتصاد، بينما يقدرها الرئيس المصري بنسبة **2%** إلى **3%**. وتستفيد هذه الأنشطة من معاملة تفضيلية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي والعمالة الرخيصة، والإعفاءات الضريبية والجمركية.

إن المصالح الاقتصادية الضخمة للجيوش العربية ليست مجرد نشاط جانبي؛ بل هي آلية تعزيز لقوتها السياسية، فـ توفر هذه المشاريع الاقتصادية تدفقات إيرادات مستقلة، وتقلل من الاعتماد على الميزانيات المدنية، وتخلق مصلحة راسخة في الحفاظ على الوضع الراهن، مما يجعلها مقاومة للغاية للرقابة المدنية

والإصلاحات الديمقراطية التي قد تهدد إمبراطورياتها المالية. هذا يعني أن الإصلاح الاقتصادي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإصلاح المدني - العسكري، وأن أي محاولة لتعزيز السيطرة المدنية يجب أن تعالج هذه الشبكة المعقدة من المصالح الاقتصادية.

نماذج السيطرة المدنية والعسكرية: دراسات حالة مقارنة

انعكاسات العلاقة المدنية-العسكرية في الفضاء العربي

الدولة	النموذج السائد للعلاقة المدنية ـ العسكرية	أبرز الأحداث التاريخية/الفترات	العوامل الرئيسية المؤثرة	النتائج على الحوكمة والاستقرار
مصر	هيمنة عسكرية	ثورة 1952، حرب 1967، الربيع العربي 2011، انقلاب 2013	إرث الاستعمار، دور الجيش في بناء الدولة، المصالح الاقتصادية الضخمة، ضعف المؤسسات المدنية، الدعم الخارجي.	نظام استبدادي، تراجع التحول الديمقراطي، استقرار هش، هيمنة عسكرية على الاقتصاد.
الجزائر	هيمنة عسكرية	حرب الاستقلال 1954-1962، صعود بوتفليقة، احتجاجات 2019	دور الجيش في التحرر، قوة المؤسسة العسكرية كفاعل وحيد بعد الاستقلال، استراتيجيات مقاومة الانقلابات، المصالح الاقتصادية.	نظام استبدادي ذو واجهة مدنية، استقرار نسبي، نفوذ عسكري مستمر في صناعة القرار.
سوريا (قبل أحمد الشرع)	هيمنة عسكرية (اندماج النظام والجيش)	سلسلة انقلابات (1949-1970)، حكم الأسد الأب والابن، الحرب الأهلية المعقدة 2011	تاريخ طويل من الانقلابات، التوظيف الطائفي، الدعم الخارجي.	نظام استبدادي قمعي، حرب دولية جديدة مدمرة، ولاء الجيش للنظام لا للدولة.
العراق	هيمنة عسكرية (متقلبة/مجزأة)	انقلاب 1936، الإطاحة بصدام 2003، صعود داعش 2014	إرث الانقلابات، حل الجيش بعد 2003، ضعف بناء المؤسسات المدنية، الطائفية السياسية، التدخلات الخارجية.	عدم استقرار، صراع طائفي، ضعف قدرة الدولة، فشل عملياتي للجيش في مواجهة التهديدات.
السودان	هيمنة عسكرية (متكررة/متقلبة)	استقلال 1956، انقلابات متتالية (1958، 1969، 1985، 1989، 2019، 2021)، صراع 2023	تاريخ طويل من الانقلابات، هشاشة الوسائط المدنية، انقسام الجيش، استدعاء المدنيين للجيش.	عدم استقرار سياسي مزمن، انقلابات متكررة، حرب دولية جديدة، تراجع الديمقراطية.
ليبيا	هيمنة عسكرية (انهيار/تجزئة)	الإطاحة بالقذافي 2011، صراع ما بعد 2011	استراتيجيات مقاومة الانقلابات في عهد القذافي، تجزئة المؤسسة العسكرية، ضعف قدرة الدولة، التدخلات الخارجية.	انهيار الدولة، فراغ أمني، صراع دولي جديد، ضعف الجيش.

الدولة	النموذج السائد للعلاقة المدنية ـ العسكرية	أبرز الأحداث التاريخية/الفترات	العوامل الرئيسية المؤثرة	النتائج على الحوكمة والاستقرار
تونس	سيطرة مدنية نسبية/حياد	الربيع العربي 2011	بعد الجيش عن السياسة تاريخيًا، احترافية الجيش، غياب المصالح الاقتصادية الكبيرة المتشابكة مع النظام.	انتقال ديمقراطي سلمي نسبيًا، دور الجيش كضامن للاستقرار وحامي للدولة، تحديات مستمرة للتحول.
الإمارات، قطر، الكويت، عمان، البحرين	تعايش ملكي-عسكري (سيطرة ملكية)	تأسيس الدولة وعوائد النفط، الربيع العربي 2011	عوائد الطاقة، غياب الحاجة لدور عسكري في بناء الدولة، آليات مقاومة الانقلابات (ولاءات عائلية/قبلية، قوات موازية، شراء ولاء)، الاعتماد على الدعم الأمني الخارجي.	استقرار ملكي، غياب الديمقراطية، رقابة مدنية محدودة جدًا، نفوذ العائلة الحاكمة على الجيش.
الأردن	سيطرة مدنية (ملكية)	تأسيس المملكة، حرب 1967، الربيع العربي 2011	دور الجيش كركيزة للنظام الملكي، الولاء للملك، الدعم الخارجي، غياب الانقلابات العسكرية.	استقرار ملكي، نفوذ سياسي كبير للجيش دون تدخل مباشر في الحكم، تحديات اقتصادية واجتماعية.

عموماً، تُظهر المنطقة العربية تنوعًا كبيرًا في نماذج العلاقات المدنية-العسكرية، تتراوح بين الهيمنة العسكرية الراسخة والسيطرة المدنية النسبية، مما يوفر دروسًا قيمة حول عوامل النجاح والفشل.

نماذج الهيمنة العسكرية

- **مصر:** منذ ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر، رسخ الجيش مكانته كقوة مهيمنة في السياسة المصرية، وغالبًا ما يأتي الرئيس من صفوف الجيش. في عام 2011، انحازت القوات المسلحة إلى جانب المتظاهرين، مما سهل عملية ديمقراطية، لكنها أجهضتها لاحقًا في عام 2013 بانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي.

يتمتع الجيش المصري بتقييمات موافقة عالية من الجمهور، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قدرته على نشر روايات قوية وممارسة الضغط على وسائل الإعلام المحلية، كما أن الدستور المصري لعام 2014 يمنح القوات المسلحة صلاحيات غير مسبوقة، مما يعزز استقلاليتها ويحد من الرقابة المدنية على أنشطتها الاقتصادية.

- **الجزائر:** لعبت النخبة العسكرية الجزائرية دورًا مهيمنًا في السياسة منذ الاستقلال عام 1962، حيث برز الجيش كلاعب رئيسي في المشهد السياسي الممزق، على الرغم من " إضفاء الطابع غير السياسي" رسميًا على القوات العسكرية في عام 1988، إلا أن نفوذها على السياسة الجزائرية لم ينتهِ، وظلت تشكل رادعًا لتغيير النظام بعد عام 2011. استقالة الرئيس بوتفليقة في عام 2019 جاءت بعد أن فقد دعم الجيش، مما يؤكد استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية كصانع قرار رئيسي.

- **سوريا والعراق**

✓ **سوريا (قبل أحمد الشرع):** شهدت سوريا تاريخًا طويلاً من التدخل العسكري، مع العديد من الانقلابات بعد الاستقلال عن فرنسا عام 1946، حيث أن النظام السوري والقوات المسلحة متداخلان بشكل كبير، حيث بقاء النظام يعتمد على قوة الجيش، الجيش السوري يشن حربًا أهلية معقدة نيابة عن نظامه، مما يؤكد أن ولاءه للنظام وليس للدولة أو الشعب ككل.

✓ **العراق:** بعد الإطاحة بصدام حسين عام 2003، أدى قرار الولايات المتحدة بحل حزب البعث والجيش إلى فراغ سياسي وأمني كارثي، وأصبحت السيطرة المدنية مركزة في يد رئيس الوزراء وحده دون ضوابط أو توازن، وأصبح الجيش طائفيًا وغير فعال، وقد أدت محاولات رئيس الوزراء نوري المالكي لمركزية السلطة وتهميش المؤسسات، إلى ضعف الجيش وفشله العملياتي، مثلاً في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014.

- **السودان:** شهد السودان سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية منذ استقلاله عام 1956، مما يجعله من أكثر الدول الأفريقية والعالمية تعرضًا للانقلابات، وقد تدخلت القوى المدنية في بعض الحالات لاستدعاء المؤسسة العسكرية في أوقات الاضطرابات، مما يعكس رهانًا مدنيًا على التدخل العسكري كمنقذ، وأنهى انقلاب عام 1989 بقيادة عمر البشير الحكم الديمقراطي، واستمر حكمه 30 عامًا.

وفي عام 2019، أطاح الجيش بالبشير، لكن البلاد شهدت حربًا أهلية جديدة مستمرة منذ عام 2023 بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع المدعومة خارجياً، مما يؤكد الانقسام العميق داخل المؤسسة العسكرية ذاتها.

- **ليبيا:** في ليبيا، أدت استراتيجيات " مقاومة الانقلابات " إلى انهيار الجيش وعدم قدرته على أداء مهامه الدفاعية الأساسية في مواجهة التهديدات الخارجية أو الداخلية، خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي، فقد ساهمت سياسات مثل بناء قوات أمن موازية " مثل القوات القبلية " وتوزيع الحوافز المادية في عهد القذافي في تجزئة المؤسسة العسكرية وتقويض تماسكها وفعاليتها العملياتية، وكانت النتيجة جيشًا غير متماسك وغير قادر على فرض سلطة الدولة، مما خلق فراغًا أمنيًا كبيرًا ساهم في تفاقم الصراعات الداخلية وتدخلات القوى الخارجية وتحول الأمر إلى حرب أهلية جديدة.

وجديرا بالذكر، فقد مثّل الربيع العربي نقطة تحول حاسمة في العلاقات المدنية - العسكرية بالمنطقة. فبينما سهلت بعض الجيوش التغيير (تونس)، قمعت أخرى الاحتجاجات أو استولت على السلطة (مصر، سوريا، البحرين).

هذا التباين في النتائج، على الرغم من الانتفاضات الشعبية الأولية المتشابهة، يسلط الضوء على أن طبيعة العلاقة المدنية - العسكرية القائمة مسبقًا والمصالح المؤسسية للجيش (الاقتصادية، السياسية، الطائفية)، كانت عوامل حاسمة، وهذا يعني أن السيطرة المدنية السطحية أو غياب الإصلاح المؤسسي العميق قبل الأزمات يمكن أن يؤدي إلى إعادة تأكيد النفوذ العسكري أو انهيار الدولة.

نماذج السيطرة المدنية النسبية أو المتطورة

- **تونس:** خلال الربيع العربي عام 2011، اتخذ الجيش التونسي قرارًا حاسمًا بعدم الدفاع عن نظام الرئيس بن علي ضد المتظاهرين، مما سهل انتقالاً سلميًا نسبيًا للسلطة، ويعزى هذا القرار إلى تاريخ الجيش التونسي في الابتعاد عن السياسة، وسمعته بالاحترافية، وقلة مصالحه الاقتصادية المتشابكة

مع نظام بن علي. فقد عمد نظام بن علي إلى تهميش الجيش لصالح الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، مما خلق مسافة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي.

الخلاصة

تُعتبر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية من القضايا الجوهرية في العلوم السياسية، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تواجه تحديات استقرار، ولكي تتحقق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في أي دولة، خاصة في المراحل الانتقالية، لا بد من مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تتكامل مع بعضها البعض، هذه التوصيات تركز على الجوانب القانونية، والمؤسسية، والسياسية.

1- الإطار القانوني والدستوري: بناء الأساس

الهدف هنا هو إقامة علاقة بين المدنيين والعسكريين، لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها بسهولة، هذا الأمر ليس مجرد " اتفاق شرف "، بل هو نظام قانوني ملزم للطرفين المدني - والعسكري يشمل الاتي:

- **دستور يحدد الأدوار بوضوح:** هذا الدستور يجب أن يكون بمثابة العقد الاجتماعي الذي يحدد " من يملك السلطة "، وينبغي أن ينص بوضوح على أن القائد الأعلى للقوات المسلحة هو رئيس مدني منتخب، مثل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، وهذا يمنع أي التباس حول التسلسل الهرمي للقيادة، كما يجب أن يحدد الدستور المهام الحصرية للجيش في الدفاع عن حدود الوطن، ويمنعه من المشاركة في النشاطات السياسية أو الاقتصادية.
- **تشريعات رقابية برلمانية:** وهذا يعتبر هو المحرك الفعلي للسيطرة المدنية، فـ يجب أن تكون ميزانية الجيش جزءاً من الميزانية العامة للدولة، وتخضع لموافقة ورقابة البرلمان، ولا يكفي الموافقة على الرقم الإجمالي، بل يجب أن يكون هناك تفصيل الإنفاق، كما يمكن للبرلمان أن يطلب توضيحات حول أوجه الصرف، مثل تكلفة المعدات العسكرية أو رواتب الضباط، وهذا يضمن الشفافية ويمنع استخدام المال العام في غير محله.

- **حصر صلاحيات القضاء العسكري:** فاذا كان الجيش يملك الحق في محاكمة المدنيين، فهذا يعني أن لديه سلطة فوق القانون، ويجب أن تكون صلاحيات القضاء العسكري مقصورة على الجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد الجيش أثناء خدمتهم، وهذا يضمن أن يكون المواطنون جميعاً خاضعين لنفس الإطار القضائي المدني.

2- الإصلاحات المؤسسية: بناء هياكل قوية

وهنا ننتقل من " النظرية " إلى " التطبيق العملي ".

- **وزارة الدفاع المدنية:** إن وجود وزير دفاع مدني، وليس ضابطاً عسكرياً، يضمن أن تكون سياسات الدفاع جزءاً من الإستراتيجية الوطنية الشاملة للدولة، وليست مجرد قرارات عسكرية، فـ الوزارة المدنية مسؤولة عن التخطيط والسياسة، بينما القيادة العسكرية العليا (مثل رئيس الأركان) تكون مسؤولة عن تنفيذ العمليات العسكرية، وهذا يضمن الفصل بين صناعة القرار وتنفيذه.

- **لجان برلمانية ذات سلطة:** مثل لجان الدفاع والأمن القومي في البرلمان ليست مجرد هيئات رمزية، وفقط بل يجب أن تتمتع بسلطة حقيقية، مثل استدعاء القادة العسكريين للاستماع إليهم، ومناقشة التقارير حول الاستعدادات العسكرية أو المشاريع الاقتصادية التابعة للجيش، وهذا كله يضمن أن الجيش يخضع للمحاسبة أمام ممثلي الشعب.

3- الحوار وبناء الثقة: تغيير الثقافة

إن العلاقة بين المدنيين والعسكريين لا يمكن أن تكون ناجحة إذا كانت قائمة على الشك أو العداء، لذلك يجب أن يكون هناك:

- **قنوات حوار مفتوحة:** يجب أن تكون هناك لقاءات دورية بين القادة المدنيين والعسكريين، ليس لمناقشة التفاصيل العسكرية الدقيقة فقط، بل لمناقشة القضايا الاستراتيجية الكبرى، مثل

التهديدات الأمنية، أو دور القوات المسلحة في مواجهة الكوارث، وهذا الحوار يبني الثقة ويمنع اتخاذ القرارات بمعزل عن القيادة السياسية.

- **تعزيز ثقافة الاحترافية العسكرية:** حيث يجب أن تُغرس في المؤسسة العسكرية فكرة أنها أداة في يد الدولة لخدمة الوطن، وليست فاعلاً سياسياً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المناهج التعليمية في الكليات العسكرية، التي يجب أن تركز على مبدأ الحياد السياسي واحترام الدستور.

وأخيرا: إن **السيطرة المدنية ليست " تجريداً للجيش من سلطته "، بل هي " توجيه لسلطته في المسار الصحيح "، وهي عملية بناء مؤسسات قوية، وتحديد أدوار واضحة، وخلق ثقافة سياسية قائمة على الاحترام والمساءلة.**

المصادر والمراجع:

- أبو الخير، ن. (2021). الانقلابات العسكرية في الوطن العربي: دراسة في الأسباب والتداعيات.
- الجزيرة نت. (2021). نجح بعضها وفشل أغلبها.. هذه قصة الانقلابات العسكرية في السودان
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/9/24/%D9%86%%A9 .
- الجزيرة نت. (2024). لماذا تكثر الانقلابات العسكرية في الدول العرب
- https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/21/%D9%84%D9%D9%8A .
- الجزيرة نت. (2024). ما مستقبل اقتصاد الجيش والقطاع العام في مصر؟
- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/4/2/%D9%85%D8%A7-%D .
- التلفزيون العربي. (2021). الانقلابات العسكرية في السودان.. تاريخ حافل منذ استقلال 1956
- https://www.alaraby.com/news/%D8%A7%D9%%84%D8%A7%D9%84-1956 .
- باراني، ف. (2017). الجندي والدولة المتغيرة: العلاقات المدنية-العسكرية في القرن الحادي والعشرين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://bookstore.dohainstitute.org/p-1337.aspx
- بومدين، ح. (2016). الجيش والمجتمع في الجزائر: دراسة في العلاقات المدنية-العسكرية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 3. https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3949
- بومدين، ح. (2021). دور الجيوش في التحديث السياسي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (أطروحة دكتوراه غير منشورة).
- تدويني. (2021). الجيش في السودان: تاريخ الانقلابات العسكرية والدور السياسي
- https://www.tadwini.com/posts/18952 .
- زاوي، ع.، ولونيس، م. (2020). العلاقات المدنية العسكرية: إشكالية التوافق والسيطرة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, 4(1), 220-235. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/501/4/1/113724
- زاوية ثالثة. (2025). الاقتصاد العسكري المصري: بين التنمية والسيطرة https://zawia3.com/egyptian-military-economy-2/ .
- صحيفة الاستقلال. (2019). الجيش الجزائري: من ثورة التحرير إلى صانع الرؤساء
- https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1554484611 .
- صايغ، y. (2020). الآثار الاقتصادية للجيش المصري. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
- https://carnegieendowment.org/posts/2020/10/the-implications-of-
- غريوال، m. (2016). ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
- https://carnegieendowment.org/research/2016/02/a-quiet-revolution-th
- قاسي، ب.، وبومدين، ح. (2016). العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: من هيمنة الجيش إلى إصلاح المؤسسة العسكرية.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2023). العلاقات المدنية-العسكرية في العالم العربي: مقاربات نظرية وتحديات تطبيقية . https://acpss.ahram.org.eg/News/20961.aspx
- مركز العراق للدراسات المستقبلية. (مد). الجيش العراقي: التاريخ، التحديات، المستقبل
- https://iraqcfs.org/ar/study_show/152 .
- مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. (مد). العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية
- https://carnegieendowment.org/middle-east/civil-military-relations-in- .
- DW. (2019). الجيش الجزائري والسياسة: أربعة أجوبة تشرح لك.
- https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%/a-48069778 .
- ASJP. (2018). القوات المسلحة العربية: دورها السياسي وأثرها على مسارات الدول.
- https://asjp.cerist.dz/en/article/78067 .
- ASJP. (2021). دور الجيوش في بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي https://asjp.cerist.dz/en/article/152018 .
- Politics-DZ. (مد). الجندي والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية-العسكرية
- https://www.politics-dz.com/ar/%D8%A7%D9D9%82%D8%A7%D8%AA/ .
- مفهوم العلاقات المدنية العسكرية https://online.flippingbook.com/view/301424/27/ .

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info